الهيئة القانونية للأسواق المالية

يمكن لسلطة دبي للخدمات المالية اتخاذ مجموعة واسعة من القرارات التي تؤثر على الأشخاص – الكيانات القانونية (على سبيل المثال، الشركات) والأفراد. ويمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص خاضعين للتنظيم، أو ممن هم قيد التقديم للخضوع للتنظيم، أو الذين يمارسون خدمات مالية دون الخضوع للتنظيم، أو الأشخاص الذين يمارسون أنشطة أخرى. كما يمكن للسلطة فرض الغرامات، أو مطالبة الشركات باتخاذ إجراءات محددة، أو منع الأشخاص من العمل في مجال الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، أو رفض أي طلب للحصول على ترخيص أو تسجيل أو رفض طلبات الإدراج.

عندما تتخذ سلطة دبي للخدمات المالية هذه الأنواع من القرارات، فإن مبادئ القانون الإداري تتطلب الإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة. وقد تم تصميم اجراءات سلطة دبي للخدمات المالية لتتوافق مع هذه المبادئ، ويشمل هذا، تقديم معلومات كافية حول أسباب القرار للمتضررين من قراراتنا، بما في ذلك الحقائق التي تم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار، ومنحهم فرصة لتقديم التصريحات للسلطة بشأن هذه القرارات. التفاصيل حول هذه العملية والقرارات التي تنطبق عليها مبينة في كل من القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لعام 2004) وفي قواعد السلطة.

نهج سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً يتبع أفضل الممارسات الدولية من خلال منح الشخص المتضرر من القرار حق الطعن به أمام طرف مستقل. وتقوم الهيئة القانونية للأسواق المالية بممارسة الدور الحاسم المتمثل في النظر في هذه الطعون عند تقديمها.

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة قانونية متخصصة تتمتع بالخبرة اللازمة، وهي مستقلة تماماً عن سلطة دبي للخدمات المالية. إن وجود آلية فعالة لتمكين عملية الطعن ضد القرارات الصادرة عن السلطة ومراجعة قراراتها التنظيمية يعتبر من الأسس الهامة لضمان الحفاظ على الثقة بنزاهة وسمعة قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

نبذة عامة عن الهيئة القانونية للأسواق المالية

تم تأسيس الهيئة القانونية للأسواق المالية عام 2014 بموجب القانون التنظيمي من أجل النظر واتخاذ القرار في:

- الطعون ضد قرارات سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- الإجراءات التنظيمية الأخرى.

الطعن (بمعنى آخر "إحالة") هي جلسة استماع أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية لمراجعة قرار صادر عن سلطة دبي للخدمات المالية. وتقوم الهيئة بإجراء مراجعة كاملة لحيثيات ووقائع أي قرار محال إليها، ويمكنها النظر في أي أدلة جديدة ذات صلة تظهر عقب القرار الأصلي. ويعني هذا قيام الهيئة بإلقاء نظرة جديدة على

Level 13, The Gate, PO Box 75850, Dubai, UAE
Telephone: +971 (0)4 362 1500
Fax: +971 (0)4 362 0801

جميع الأدلة والوقائع والقانون والتوصل إلى قرارها الخاص. وقد يتم تأييد أو تغيير أو نقض القرار الأصلي، وقد تحيل الهيئة الأمر مرة أخرى إلى سلطة دبي للخدمات المالية مع التوجيهات بشأن كيفية اتخاذ قرارها.

الإجراء التنظيمي يتعلق بأنواع أخرى معينة من النزاعات بين الأشخاص، المنصوص عليها في قوانين أو قواعد مركز دبي المالي العالمي. على سبيل المثال، قد يتعلق النزاع بعرض للأوراق المالية أو عرض استحواذ أو اندماج أو اقتناء أسهم. يجوز لأي شخص (بما في ذلك سلطة دبي للخدمات المالية) الشروع في إجراء تنظيمي أمام الهيئة القانونية للأسواق المالية.

حتى الآن، نظرت الهيئة القانونية للأسواق المالية في ما مجموعه 14 قضية، كانت جميعها طعون (أي، طلب لمراجعة قرار صادر عن سلطة دبي للخدمات المالية).

الأساس القانوني للهيئة القانونية للأسواق المالية

سلطة دبي للخدمات المالية مطالبة بموجب القانون التنظيمي الحفاظ على هيئة متخصصة على شكل الهيئة القانونية للأسواق المالية. وتتمتع الهيئة القانونية للأسواق المالية بسلطة[1] وضع القواعد الإجرائية الخاصة بها والتي تكمل صلاحياتها المنصوص عليها في القانون التنظيمي. يخضع عمل الهيئة القانونية للأسواق المالية للقانون التنظيمي وقواعده الإجرائية التي تحدد كيفية إدارة القضايا وصلاحيات الهيئة، بما في ذلك نوع الأوامر والتوجيهات التي يمكن تقديمها.

من الممكن أن يستأنف أحد الأطراف قراراً صادراً عن الهيئة القانونية للأسواق المالية أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي، ولكن فقط استناداً على نقطة قانونية، وهذا يتطلب اذن إما من الهيئة القانونية للأسواق المالية أو المحكمة.

الاستقلالية

من أهم ميزات الهيئة القانونية للأسواق المالية بأن أعضائها وإجراءاتها مستقلة عن سلطة دبي للخدمات المالية. يتم تعيين أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يمكن لعضو في الهيئة أن يكون عضوًا في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية أو مسؤولًا أو مديراً أو موظفاً لديها أو وكيلًا لها أو لأي هيئة أو جهة أخرى في مركز دبي المالي العالمي.

علاوة على ذلك، ولتعزيز استقلال الهيئة بشكل أكبر، يتم تعيين جميع أعضائها لفترة محددة ولا يمكن عزلهم عن مناصبهم إلا لأسباب محدودة. تضمن استقلالية الهيئة أن أولئك الذين يرغبون بالطعن في قرارات سلطة دبي للخدمات المالية يمكنهم القيام بذلك في مكان عادل وغير متحيز.

الخبرة

[1] بموجب المادة رقم 27(6) من القانون التنظيمي

يجب أن يتمتع أعضاء الهيئة القانونية للأسواق المالية بالمؤهلات والخبرة والتجارب المعنية في الجوانب التنظيمية للخدمات المالية والأنشطة ذات الصلة، وذلك لتمكين الهيئة من التعامل مع المسائل عالية التقنية، مثل تلك التي تنشأ في القرارات المتعلقة بالترخيص والرقابة والتنفيذ الصادرة عن السلطة. ويضمن هذا الشرط المصداقية للقرارات الصادرة عن الهيئة ويمكنها من النظر في القضايا المعروضة أمامها بكفاءة.

أفضل الممارسات الدولية

أثناء عملية تطوير هيكل ودور وصلاحيات الهيئة القانونية للأسواق المالية، أخذت سلطة دبي للخدمات المالية بعين الاعتبار توقعات جهات وضع المعايير الدولية[2] وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين. نظراً لأن مركز دبي المالي العالمي هو مركز مالي دولي – تمارس داخله المؤسسات المالية الدولية الكبيرة أعمالها - فمن المهم لسلطة دبي للخدمات المالية اتباع المعايير الدولية المعنية.

الهيئة القانونية للأسواق المالية مماثلة لتلك الجهات في مناطق الاختصاص الرائدة الأخرى التي تنظر في الطعون أو تقوم بمراجعة القرارات الصادرة عن منظمي الأعمال المالية، بما في ذلك:

- هيئة المحكمة العليا في المملكة المتحدة التي تقوم بمراجعة القرارات الصادرة عن هيئة الرقابة المالية وهيئة التنظيم التحوطي؛
- هيئة محكمة الاستئناف الإدارية التي تقوم بمراجعة القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية وهيئة التنظيم التحوطي؛
- هيئة استئناف الأوراق المالية والعقود الآجلة التي تقوم بمراجعة القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة وسلطة النقد في هونغ كونغ.

اختتاماً

الهيئة القانونية للأسواق المالية هي هيئة قانونية متخصصة، ومستقلة تماماً عن سلطة دبي للخدمات المالية، تتمتع بالخبرة اللازمة في مجال الخدمات المالية التنظيمية، وهي موجودة لأداء الدور الأساسي المتمثل في تمكين المتضررين من قرارات سلطة دبي للخدمات المالية الطعن في تلك القرارات، بالإضافة إلى حل بعض النزاعات الأخرى الناشئة عن الأمور المتعلقة بالخدمات المالية.

[2] الجهات الدولية الثلاث الرئيسية لوضع المعايير هي لجنة بازل للرقابة المصرفية؛ الرابطة الدولية لمشرفي التأمين؛ والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

Level 13, The Gate, PO Box 75850, Dubai, UAE
Telephone: +971 (0)4 362 1500
Fax: +971 (0)4 362 0801